والمتعجب منه المستتر فلا تقول ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن وإن قيل إن بزيد معمول به وكذلك فيه
لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ولا أحسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور
المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله
خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر وكقوله وأحر إذا حالت بأن أحولا
فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما قال في شرح التسهيل
بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا ولا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن في الدار وعندك
بجالس **تنبيهات** الأول قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على
فعل التعجب وفي منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح في نفي الخلاف
في غير الظرف والمجرور وقال في الحال والمنادى بأن قد أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل
بالحال نحو ما أحسن مجردة هندا وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى وذلك
قول علي كرم الله وجهه أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا قال في شرح التسهيل
وهذا مصحح للفصل بالنداء وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما أحسن إحسانا زيدا ومنعه
الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما أحسن لولا
بخله زيدا ولا حجة لهم على ذلك **الثاني** قد سبق في باب كان أنها تزاد كثيرا بين ما وفعل
التعجب نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله ما كان أسعد من أجابك آخذا بهداك مجتنبا هوى
وعنادا وتظهر في الأكثر وقوع بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيد فما مصدرية
وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية فإن قصد الاستقبال جيء بيكون **الثالث**
يجر ما تعلق بفعلي التعجب من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلا نحو ما أحب زيدا إلى عمرو وإلا
فالباء إن كان من مفهم علما أو جهلا نحو ما أعرف زيدا بعمرو وما أجهل خالدا بيكر وباللام
إن كان من متعد غيره نحو ما أضرب زيدا لعمرو وإن كان من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به
نحو ما أغضبني على زيد ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقا
ما أكسا زيدا للفقراء الثياب وما أظن عمرا لبشر صديقا وانتصاب الآخر بفعل دل عليه
أفعل لا به خلافا للكوفيين انتهى **خاتمة** همزة أفعل في التعجب المعربة ما أفعل النقل
في الأصل نحو ما أظرف زيدا أو الحال نحو ما أضرب زيدا وهمزة أفعل للصيرورة وفي تصحيح عينهما
نحو ما أطول زيدا وأطول به وفي أفعل المضعف نحو أشدد بحمرة زيد وشذ تصغير فعل مقصورا على
السماع كقوله يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر وطرده ابن كيسان

أفعل

ما كان يعرج

وقال عليه أفعل نحو أحسن بزيد والله أعلم **نعم وبئس وما جرى مجراهما**
فعلان غير متصرفين نعم وبئس عند البصريين والكسائي بدليل فيهما ونعت واسمان عند
الكوفيين بدليل ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وقوله صبح الله
بخير باكره بنعم طير وشباب فاخر وقال الأولون هو مثل قوله بجر لما الليل بنائم صاحبه
وفيه عوض تغير فيهما لزوما معا أن شاء الوحي والزم على سبيل المبالغة وأصلهما فعِل
وفيه من كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرهما وكذلك كل ذي عين حلقية
من فعل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ وقد يقال في بئس بيس **رافعان اسمين على الفاعلية**
مقارني أل نحو نعم العبد وبئس الشراب **أو مضافين لما قارنها كنعم عقبى**
الكرما ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين أو لمضاف لما قارنها كقوله فنعم
ابن أخت القوم غير مكذب واغالي ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نبه
عليه في التسهيل **تنبيهات** الأول يشترط كون الفاعل مع أل أو مضافا
إلى المعرف بها أو إلى المضاف إلى المعرف بها جنس الغالب وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير
ما فيه أل كقوله فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته وأ
جاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب
عثمان بن عفانا ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة النحاة بالضرورة
وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد ولكنه أقل من المضاف
نحو نعم غلاما أنت ونعم تيم وفزعا ما الظاهر أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة
بئس عبد الله أنا إن كان كذا وقوله عليه السلام نعم عبد الله هذا وكقوله بئس قوم الله
قوم نحو قراء فقرا وإجارتهم لجا وحرم وكان الذي حمل ذلك كونه مضافا في الغيبة إلى ما فيه
أل وإن لم تكن معرفة وأجاز المبرد والفارسي إسناد نعم وبئس إلى الذي الجنسية ومنع ذلك
الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان
مفسرا للضمير المستتر فيهما إذا نزعت منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي
أن يمنع لأن الذي جعل بمنزلة الفاعل دخل أل المراد الوصف به **الثاني** ذهب الأكثرون إلى
أن أل في فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة فإذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس
كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفراده ولهؤلاء في تقريره قولان أحدهما
أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم إذ